

تحديد الاسم عند المتكلمين وعلاقته بالمسمى والتسمية

Naming: Speaker's Identification and Its Relationship to the Named and Naming

أ. رشيد العمارتي: أستاذ الثانوي التأهيلي بأكاديمية فاس-مكناس الجهوية، المغرب.

Mr. Rachid Elamarty: High School Professor at the Regional Academy of Fez-Meknes, Morocco.

Email: Chokriamine940@gmail.com

الملخص:

تتمحور هذه المقالة حول علاقة الاسم والمسمى والتسمية عند المتكلمين. حيث تهدف إلى الكشف عن الأطروحات الكلامية المحتضنة لتلك الإشكالية عبر تحليل المرتكزات الحجاجية لكل أطروحة ومعرفة استراتيجياتها ومتغيراتها الحجاجية الثابتة والمتغيرة. إذ تقوم الأطروحة الاعتزالية، إذن، على المبادئ التالية: الاسم ينافي ويغايير المسمى؛ والاسم يتماهى مع التسمية؛ وما ينطبق على الأسماء ينطبق على الصفات كما أن عملية التسمية والوصف تخضع لمنطق المواضعة والعقل والقياس وليس النقل؛ ويتساوى في عملية التسمية ذوات الموجودات المخلوقة وذات الخالق. ومن ثم تتصف العلاقة بين الاسم والمسمى بالمغايرة والاختلاف وكونها غير مباشرة. وتبعاً لذلك يتم توليد الأسماء حسب منطق إمكاني مفتوح؛ حيث لا مجال للوقف والمنع. إذ تشكل هاته المبادئ السيميائية جوهر الأطروحة الاعتزالية وثوابتها النظرية والمنهجية؛ لكنها ستثير حفيظة الفرق الكلامية كالأشعرية التي ستسعى بعدتها النظرية والمنهجية والحجاجية إلى نقد أسس تلك الأطروحة، وتقنيد مبادئها، والتمرد على نتائجها، ومخرجاتها ودحض، ونقض وتقويض وتقنيد ثوابتها السيميائية. مع تقديم أطروحة بديلة جديدة مؤطرة ضمن تصور سيميائي تفي مدخلاته بتأمين مخرجات تخالف مخرجات الأطروحة الاعتزالية. إن الاسم عند الأشاعرة هو ليس مجرد رمز لغوي، بل هو دال يدل على مدلوله بشكل مباشر وهو بمثابة الصفة التي تصف الذوات، وما ينطبق على أحكامه فهو ينطبق على أحكام الذات؛ أي أن الاسم هو المسمى ولا يمكن المغايرة أو المنافاة بينهما، وفي المقابل فالاسم يغيير التسمية وينافياها.

الكلمات المفتاحية: الاسم، المسمى، التسمية، المماهة، المغايرة، المعتزلة، الأشاعرة.

:Abstract

This article revolves around the relationship between the name, the named, and naming among speakers. It aims to uncover the linguistic arguments surrounding this issue by analyzing the argumentative axes of each argument and understanding their fixed and variable argumentative strategies and variables. The dissociative argument, therefore, relies on the following principles: the name negates and contradicts the named; the name

aligns with naming; what applies to names applies to attributes as well, and the process of naming and description is subject to the logic of placement, reason, and analogy rather than transmission. Entities created and those with a creator are equal in the process of naming. Consequently, the relationship between the name and the named is characterized by contrast, difference, and indirectness. Thus, names are generated according to an open possibility logic where there is no room for cessation or prohibition.

These semiotic principles form the essence of the dissociative argument and its theoretical and methodological constants. However, they will arouse the attention of linguistic sects like the Ash'aris, who will seek through their theoretical, methodological, and argumentative tools to criticize the foundations of this argument, refute its principles, rebel against its results, and invalidate, contradict, and undermine its semiotic constants. They will present an alternative argument framed within a semiotic framework that provides outputs contradicting those of the dissociative argument. According to the Ash'aris, the name is not just a linguistic symbol but a sign directly indicating its referent and serving as the attribute describing entities. What applies to its rulings applies to the self; thus, the name is the named, and there cannot be contrast or contradiction between them. In contrast, the name contradicts and negates naming.

Keywords: Name, named, naming, alignment, dissociation.

المقدمة:

يمكن التمييز بين نسقين سيميائيين كبيرين في علم الكلام هما: النسق السيميائي الاعترالي الذي يستند في رؤاه السيميائية إلى قانون المواضعة في اللغة، وإلى قانون المماثلة الأفقية بين الحاضر والغائب، وإلى مبدأ التأويل المبني على مخرجات العقل والدراية. وهو بذلك يؤسس مشروع

السيمائي بناء على تلك الثوابت النظرية والمنهجية؛ وهذا سيلقي بظلاله على علاقة الأسماء بمسمياتها وطبيعة أحكامها وأبعادها التأويلية. والنسق السيميائي الأشعري الذي يركز في ثوابته النظرية والمنهجية وفي خلفياته المرجعية على قانون التوقيف في اللغة، وإلى المماثلة العمودية بين الحاضر والغائب، وإلى مبدأ الاشتراك في اللفظ والاختلاف في المعنى، والانصياع إلى قانون التأويل المؤسس على النقل والرواية؛ وهاته المداخل السيميائية مجتمعة سترك العلاقة القائمة بين الأسماء ومسمياتها وأحكامها وأبعادها التأويلية؛ فكيف ذلك؟

الفرق بين الاسم والمسمى والتسمية

ينتمي هذا الثالث المفاهيمي إلى الجذر اللغوي (وسم)؛ فهو يتشاكل معه على مستوى الحروف، ويتناسب معه على مستوى المعنى. فالاسم بمثابة السمة والعلامة توضع على الشيء لتمييزه عن غيره ويعرف بها، لذلك يدل الاسم في لسان العرب على العلامة حيث جاء فيه ما يلي: واسم الشيء وسمه وسمه وسمه وسماه: علامته.⁽¹⁾ وجاء فيه أيضا: (والاسم: اللفظ الموضوع على الجوهرة أو العرض لتفصل فيه بعضه عن بعض). وجاء في القاموس المحيط (اسم الشيء وسمه وسماه، وسماه - مثلثين - علامته).⁽²⁾ تتحدد الدلالة اللغوية للاسم، إذن، بكونه لفظا موضوعا على الجواهر والأعراض؛ فهو خاضع لقانون المواضع، والمواطأة، والاصطلاح وليس لقانون الوجود أو الخلق. بل توجد الأشياء ثم بعد ذلك تتوضع الجماعة اللغوية على وسمها بعلامات ورموز لتتميز عن بعضها البعض. فالأسماء نسق دلائل، ونظام من العلامات يتأسس على المواضع والقيم الخلافية بحسب اختلاف طبائع الأشياء.⁽³⁾ وإذا كان الاسم لغة هو دال على مدلول معين؛ أي شكل لغوي تمت صياغته للدلالة على الأشياء؛ فهل يأخذ المضمون الدلالي نفسه على المستوى الاصطلاحي؟

حيث يراد بالاسم اصطلاحا: ما دل على معنى في نفسه غير متعرض ببنيته للزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، واللفظ الدال على معنى مفرد دلالة إشارة دون الإفادة.⁽⁴⁾ يظهر من خلال هذا التحديد الاصطلاحي أن الاسم ينتمي إلى الأنساق الدالة، وأنه مستقل من

١ - ابن منظور، (١٩٩٣) لسان العرب، ط١، بيروت دار الكتب العلمية. مادة (سمو).

٢ - الفيروز أبادي (١٩٩٦)، القاموس المحيط، ترتيب الطاهر أحمد الزاوي، ط٤، دار عالم الكتب. مادة (سمو).

٣ - بن عقيل البغدادي، علي (١٩٩٩)، الواضح في اصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ط١، بيروت، دار الرسالة. ص. ١٩٩.

٤ - بن عقيل البغدادي، علي (١٩٩٩)، الواضح في اصول الفقه، ص. ١٩٩.

حيث المفهومية؛ لأنه يدل على معنى في نفسه. حيث تتقوم تلك المفهومية بالمعنى المفرد المستقل وحده، ولا يدخل الزمان في ذاتياتها المقومة من حيث الشكل أو البنية الصرفية. فالاسم يتقوم فقط بكونه لفظا دالا دلالة مفردة بحيث لا يمكن أن تدل بنيته على زمن معين، ولا يمكن تجزئته إلى أجزاء تدل على جزء من معناه. فإذا كان الاسم يتحدد لغة واصطلاحا بكونه علامة ولفظا دالا على معنى مفرد مستقل غير متعرض ببنيته وشكله للزمان؛ فكيف يتحدد المسمى والتسمية؟

يتحدد المسمى لغة بكونه اسم مفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أصول سمي تسمية؛ فهو مسمى وهو ما وقع عليه الاسم. واصطلاحا (ذات الشيء الذي وضع الاسم بإزائه، أو المعنى الذي وضع الاسم بإزائه).^(٥) فالمسمى، إذن هو، ينتمي إلى عالم الأشياء والموجودات أو إلى عالم المعاني؛ فهو جوهر أو عرض؛ أي إنه يدل على الأجسام أو المعاني التي تحل فيها. فهو بذلك المدلول الذي وضع الاسم كدال عليه من خلال فعل التسمية. فكيف ذلك؟ إن التسمية لغة: هي مصدر الفعل غير الثلاثي سمي تسمية: أطلق اسما. واصطلاحا: وضع الاسم للمعنى، أو إعطاء اسم أو صفة لمسمى معين، وجعل ذلك اللفظ دالا على ذلك المعنى، أو جعل ذلك اللفظ المعين معرفا لماهية ذلك الشيء. ^(٦)؛ فالتسمية، إذن، هي عملية وضع وتوزيع الأسماء على المسميات وفق قانون المواضعة. لكن الهدف من التسمية قد يختلف من حالة إلى أخرى. فهناك من التسميات ما يهدف من خلالها إلى اختيار دال لمدلول معين؛ حيث يأخذ ذلك المدلول صفة المعنى الذي هو صورة ذهنية يتم بناؤها انطلاقا من المسمى. ولكن هناك من التسميات ما يهدف إلى تحليل المسمى إلى سماته الدلالية الجوهرية وخصائصه الوجودية النووية من أجل تحديد ماهيته التي تختلف عن المدلول. باعتبار أن الأولى تتقوم بالذاتيات أما الثاني فهو يتقوم بتمثلات من يتصوره. لذلك فالذاتيات واحدة ومشتركة والمدلولات مختلفة باختلاف التمثلات والتصورات التي يحملها كل واحد منا عن الشيء أو المسمى.

يظهر من خلال ما سبق أن تحديد الاسم والمسمى والتسمية يحبل بالكثير من الدلالات والإشكالات منها: ما يأخذ بعدا لسانيا كعلاقة الدال بالمدلول، ومنها: ما يأخذ طابعا أنطولوجيا كعلاقة الدال والمدلول بالشيء الموجود في الواقع، ومنها: ما يأخذ طابعا ميتافيزيقيا وهو علاقة الدال بالذوات خصوصا عندما يتعلق الأمر بالذات الإلهية. ومن ثم هل تأخذ تلك العلاقات طابعا شكليا أم طابعا

^٥ - التهانوي، أبو علي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.

^٦ - التهانوي، بو علي، كشاف اصطلاحات الفنون، ٧٠٨/٣.

إشكاليا؟ وفي المقابل هل ألفت تلك الإشكالات بثقلها وظلالها على المنظومة الكلامية في بعدها السيميائي الدلالي؟

العلاقة السيميائية بين الاسم والمسمى في النسق الاعتزالي

تتخذ العلاقة بين الاسم والمسمى طابعا جدليا إشكاليا وليس شكليا؛ حيث إن تلك الإشكالية قد ظهرت، وتطورت، وتبلورت بشكل نظري ومنهجي، وصارت موضع تفكير ونظر تحظى باهتمام الدارسين من مختلف المشارب؛ لذلك نجد من بين المنخرطين في البحث عن أصولها وتفصيلها مجموعة من المتكلمين سواء من المذهب الاعتزالي أو من المذهب الأشعري. لذا يحاول المتكلم الإيجي وضع الإشكالية في إطارها الإستمولوجي وذلك بإذكاء الشرعية الإستمولوجية عليها باعتبارها موضوعا يستحق المعالجة والوقوف عنده؛ حيث يقول: وقد اشتهر الخلاف في أن الاسم هو نفس المسمى أو غيره، ولا يشك عاقل في أنه ليس النزاع في لفظة ف ر س أنه هل هو نفس الحيوان المخصوص أو غيره، بل في مدلول الاسم أهو الذات من حيث هي أم باعتبار أمر صادق عليه، عارض له، ينبئ عنه.^(٧)

يبدو أنه من خلال هذا النص أن الإيجي يحاول نسج خيوط هاته الإشكالية بتحويلها إلى أسئلة تشكل بمجموعها محاور تلك الإشكالية؛ فهو يفتح نصحه بجملة خبرية اقترن فيها الحرف قد- الذي هو حرف تحقيق- بالفعل الماضي "اشتهر" للنص على أن هاته الإشكالية صارت مطروحة للنقاش ومثار خلاف بين النظار وموضع أخذ ورد من طرف المتخصصين.

لا يقدم الإيجي في هذا النص تصوره النظري والمنهجي للمسألة، بل يسعى إلى تفكيكها عن طريق وضعها في الإطار العام وإخضاعها للمساءلة الإستمولوجية؛ وذلك بالتساؤل: هل الاسم هم المسمى أم غيره؟ لينتقل بعد ذلك إلى تحديد أبعادها اللغوية والمنطقية والأنطولوجية والميتافيزيقية عبر تفكيكها إلى أسئلة تعكس تلك الأبعاد مجتمعة.

فمن حيث البعد اللغوي؛ فهو يتساءل هل يدل الاسم على مسماه الموضوع له مباشرة؟ أي أن الاسم هو دال وضع ليدل على مدلوله. أما من الناحية المنطقية فهو يتساءل عن الطبيعة المفهومية للاسم وما ينطبق عليه من المسميات، وإذا انتقلنا إلى المستوى الأنطولوجي فهو يضعنا مباشرة في

^٧ -الإيجي، المواقف في علم الكلام، بيروت، عالم الكتب، ص: ٣٣٣.

إطار الجملة الاسمية باعتبار أن الاسم قد يكون إخباراً عن الشيء الواقعي أو هو الشيء ذاته. إن هذا البعد الأخير يفتح المجال على البعد الميتافيزيقي وذلك بكون الذات المخبر عنها قد تكون ذاتاً واقعية وقد تكون ذاتاً ميتافيزيقية مفارقة للوجود. لقد استطاع الإيجي؛ إذن؛ تحديد الإشكالية بشكل دقيق من خلال تحليلها إلى أسئلتها المكونة لها وفق ما يلي: هل الاسم هو المسمى أم غيره؟ وهل يدل الاسم باعتباره دالاً على مدلوله دلالة مطابقة أم دلالة ما صدقية؟ وهل الاسم عرض للمسمى ينبغي ويخبر عنه؟

تمثل هاته الأسئلة مجتمعة البوابة الحقيقية التي سألج منها من أجل تحليل إشكالية الموضوع إلى محاورها المفصلية، وتقديم التصورات النظرية والمنهجية لها كما قدمها المتكلمون سواء من جهة المعتزلة أو من جهة الأشاعرة. ومن ثم يحق لي التساؤل من جديد وذلك بكيفية تعامل المتكلمين مع تلك الأسئلة السابقة؛ فما هي الحلول والبدائل التي قدمها كل طرف لتلك المعضلة؟ وما هي المسالك الحجاجية، والمفاهيم المنسوجة لتأطير تلك الإشكالية نظرياً ومنهجياً؟ هل اعتمد كل طرف على تصور سيميائي خاص به أم تم الاعتماد على إطار سيميائي موحد ولكن بمخرجات مختلفة؟

يبدو أن المعتزلة قد اعتمدوا على إطار سيميائي خاص بهم لتأطير تلك الإشكالية السابقة ضمنه؛ فكيف ذلك؟ لقد صنف القاضي عبد الجبار الاسم في مقولة وجودية هي العرض بقوله^(٨): الاسم عرض والمسمى جسم. أي أن الاسم ينطبق عليه ما ينطبق على الأعراض من الزوال والتغير وعدم البقاء؛ وبالتالي لا يكون الاسم هم المسمى الذي صنفه ضمن مقولة الجوهر باعتبار أنه جسم يتصف بالثبات يقبل تعدد الأسماء عليه وتقلبها. يلزم عن تلك المقدمة حسب القاضي عبد الجبار النتيجة التالية وهي أنه: لا يجوز أن يكون الاسم هو المسمى.^(٩)

تفرض تلك المداخل السيميائية التي وظفها القاضي عبد الجبار سيرورة حجاجية خاصة بالموضوع؛ فهو ينطلق من تلك المداخل من أجل تقديم التصور الشامل للمسألة. فإذا عدنا إلى تلك الأطر السيميائية فهي تنتظم عنده كما يلي: تحصل اللغة بالمواضعة^(١٠)؛ وعلاقة الدال بالمدلول يحددها

^٨ - القاضي عبد الجبار (١٩٦٥) شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، ص: ٥٣١ و ٥٤٣.

^٩ - القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص: ١٩٥.

^{١٠} - القاضي عبد الجبار (١٩٧٤) فضائل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، دار التونسية، ص: ١٩٨.

القصد والإرادة أو التواضع اللغوي^(١١) كما أن الاسم عرض والمسمى جسم، ولا يجوز أن يكون الاسم هو المسمى^(١٢)؛ ولا فرق بين الاسم والتسمية^(١٣) وليس الكلام جسماً، بل هو عرض لا يبقى^(١٤)؛ وكل ما هو منظوم ومقطع، فهو حادث^(١٥)، وحكم الكلام من جهة الظهور هو الحدوث أو الخلق^(١٦)، وكلام الله مخلوق محدث مفعول، لم يكن، ثم كان^(١٧)؛ وكلام الله من جنس كلام البشر^(١٨).

تشكل هاته المداخل السيميائية مجتمعة المفاتيح الأساسية والجوهرية للإطار النظري والمنهجي الذي يقدم في ضوءه رواد المعتزلة تصوراتهم المفصلية للأطروحة السابقة. فإذا استحضرننا المدخل الأول فهو ينص على أن اللغة مواضعة ومواطأة وموافقة وليس وحياً وإلهاماً من الله. حيث ينتج عن ذلك بأن الأسماء سمات وعلامات ودوال موضوعة للإخبار عن المسميات وليست هي المسميات نفسها. إذ يلخص المدخل الثاني أعلاه جوهر العلاقة بين الدال والمدلول بكونها علاقة خاضعة للتوافق والتواطؤ وليست علاقة عليية مبررة أو توقيفية؛ بل الأكثر من ذلك فهي محكومة بمقاصد المتكلمين وإراداتهم.

كما يتعزز ذلك المسلك الحجاجي بنص آخر للقاضي عبد الجبار يقول فيه: وقد قال شيخنا أبو هاشم: إذا ثبت أنه يحسن من العاقل أن يشير إلى ما علمه ليعرف به حاله، لم يمتنع أن يعبر عنه ببعض الأسماء ليعرف غيره حاله. قال: ويدل على ذلك أن هذه الأسماء، إنما احتيج إليها ليقع بها التعريف، ويصح بها الإخبار عند غيبة المسميات، لأن الإشارة تتعذر إليه والحال هذه. فأقيم الاسم عند ذلك مقام الإشارة عند الحضور. فكما تحسن الإشارة إذا حضر المشار إليه، لوقوع الفائدة به للمشير والمشار إليه، فكذلك يحسن الاسم لهذا الغرض عند غيبة المسمى، أو لكون المسمى مما لا

^{١١} - القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٥، ص: ١٦٠.

^{١٢} - القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص: ١٩٥.

^{١٣} - القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص: ٥٤٣.

^{١٤} - القاضي عبد الجبار، المحيط بالتكليف، ص: ٣١٢.

^{١٥} - القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ٧، ص: ٨٤.

^{١٦} - القاضي عبد الجبار، المحيط بالتكليف، ص: ٣٠٩.

^{١٧} - القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٧، ص: ٣.

^{١٨} - القاضي عبد الجبار، المغني، ج ٧، ص: ٨٥٣.

يظهر للحواس، لأن ذلك لا تصح إليه على كل وجه، بمنزلة المشاهد إذا غاب. ^(١٩) إن الأسماء في النسق السيميائي الاعترالي هي مجرد سمات وعلامات يتم وسم الأشياء بها، والتعريف بها والإخبار عنها عند غيبتها. فهي تقوم مقام الإشارة؛ حيث تغني هاته الأخيرة عن الأسماء عند حضور المشار إليه. إن هذا المسلك الحجاجي هو تجسيد لمبدأ المعتزلة المتمثل بالاستدلال على الغائب بالشاهد؛ إذ عند حضور الأشياء تكفي الإشارة إليها للتعريف بها؛ لكن عند غيبتها نستدعي سمات وعلامات نسم بها تلك الأشياء. ومادامت الغاية هي التي تبرر الوسيلة؛ فإن الأسماء تظل دوالاً شكلية خالية من كل مضمون وحقيقة، فهي شكل وليس جوهرًا.

إن كل المداخل أعلاه تعتبر وسيلة لغاية هي: القول بمنافاة الاسم للمسمى ومماهاة الاسم للتسمية. فالأسماء تنتمي إلى النسق السيميائي الحادث والعارض؛ فهي أعراض قابلة للزوال والتغير والتبدل والتحول. بينما تظل المسميات ثابتة على مستوى الذات الجوهرية. ويتساوى في هذا الطرح النسق السيميائي البشري وكلام الله؛ فكلاهما مخلوق ومحدث ينطبق عليهما ما ينطبق على الأعراض. تؤسس هاته المداخل كلها النواة الصلبة واللبنة الأساسية للجواب عن الأسئلة المركزية المشكلة لتلك الأطروحة؛ فكيف ذلك؟ لقد اختار جل المعتزلة الاختيارات التالية: الاسم هو التسمية. وأن الاسم ليس هو المسمى. وقد شكلت تلك الاختيارات مبادئ المذهب الاعترالي؛ حيث يقول البغدادي: وزعمت القدرية أن الاسم غير عين المسمى وأشاروا به إلى القول الذي سماه أصحابنا - يقصد الأشاعرة - تسمية. ^(٢٠) ويؤكد ذلك التهانوي بقوله: وذهبت المعتزلة إلى أن الاسم هو التسمية وكذلك ما ورد في نقله عن الأمدي: قال الأمدي اتفق العقلاء على المغايرة بين التسمية والمسمى. وكذلك ما نقله عن الرازي: وقال الإمام الرازي: المشهور عن أصحابنا أن الاسم هو المسمى وعن المعتزلة أنه التسمية. ^(٢١) . حيث تتضافر هاته الأقوال مجتمعة على أن الاسم يغير المسمى عند المعتزلة ويتماها

^{١٩} - القاضي عبد الجبار، المغني في أبعاد التوحيد والعدل، ج ٥، (الفرق غير الإسلامية)، تحقيق محمود محمد الخضري، مراجعة إبراهيم مذكور بإشراف طه حسين، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص: ١٧٤-١٧٥. ينظر كذلك "وأيت حمو (٢٠١٧): مشكلة الأفعال الإنسانية بين الخلق الاعترالي والكسب الأشعري، ص: ٤٨-٥٦.

^{٢٠} - البغدادي، أصول الدين، ص: ١٥٥.

^{٢١} - التهانوي محمد بن علي، (١٩٩٨) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، المجلد الأول، باب الألف، فصل الواو، ص: ٧٠٨-٧٠٩.

مع التسمية عندهم. لكن بالإضافة إلى المداخل السابقة التي مهد بها المعتزلة إلى هاته الأطروحة؛ هناك تعزيز ودعم لهذا المسلك الحجاجي بحجج أخرى؛ فما هي تلك الحجج إذن؟

يتذرع المعتزلة بأن الأسماء ما هي إلا أقوال وعبارات المسمين للمسميات؛ وبالتالي ليست هي تلك المسميات؛ حيث يوجد الشيء ثم بعد ذلك يتوافق المسمون على اسم للدلالة عليه. إذ يؤكد ذلك الجويني بقوله: "وذهبت المعتزلة إلى التسوية بين الاسم والتسمية، والوصف والصفة والتزموا على ذلك بدعة شنعاء، فقالوا لم تكن للبارئ في الأزل صفة ولا اسم، فإن الاسم والصفة أقوال المسمين والواصفين، ولم يكن في الأزل قول عندهم" (٢٢). كما أورد البغدادي في أصول الدين قولاً مفاده كذلك: ولأن من قال من القدرية أن الاسم غير المسمى، وجب على أصله، ألا يكون لله في الأزل اسم ولا صفة، لأن الأسماء والأوصاف عنده تسميات وعبارات ولم يكن شيء منها في الأزل على قولهم. (٢٣) بل نجد المعتزلة قد ساووا في ذلك بين الأسماء والصفات؛ حيث يقول الأشعري في ذلك: وقال قائلون: أسماء البارئ هي غيره وكذلك صفاته، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية. (٢٤)

إن علاقة الأسماء بمسمياتها عند المعتزلة يتساوى فيها الموجود الواقعي مع الموجود الميتافيزيقي؛ فكما تخضع عملية تسمية الموجودات المحدثثة لعملية المواضعة والقصد كذلك الأمر نفسه بالنسبة لتسمية الذات الإلهية. فإجراء الأسماء والأوصاف على هاته الأخيرة هو خاضع للعقل والقياس والمواضعة وليس للنقل والوحي والتوقيف. وفي هذا الإطار يقول القاضي عبد الجبار: اعلم أن جميع ما ذكرناه في الدلالة على حسن إجراء الأسماء على المسميات من غير إذن، يدل على حسن إجرائهم على القديم، تعالى نكره، من غير إذن. لأننا إذا علمناه بالعقل، وعلمنا ما يستحقه من

٢٢ - الجويني، أبو المعالي (١٩٩٢)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق أسعد تميم، ط٢، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ص: ١٤١.

٢٣ - البغدادي، أصول الدين، ص: ١١٥.

٢٤ - الأشعري، أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق وشرح نواف الجراح، الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر، ص: ١٠٨.

الأوصاف، وعلمنا فاعلا لما أحدثه، لم يمتنع أن تجري عليه من الأسماء، ما يفيد ما هو عليه في ذاته، وما أوجده من فعله.^(٢٥)

فالمعتزلة، إذن، تفتح باب التسمية على مصراعيه؛ بحيث لا تقيده سلطة مرجعية نقلية كالكتاب أو السنة أو الإجماع؛ بل كل ما هناك هو هيمنة السلطة المرجعية العقلية في إطلاق الأسماء والصفات على ذوات المخلوقين وذات الخالق. وبالتالي فأسماء الله وصفاته هي كأسماء وصفات المخلوقين تخضع للخلفية السيميولوجية نفسها؛ حيث يقول القاضي عبد الجبار: أنه يجوز أن يسمى تعالى بأسماء يستحقها، ويختص بها من غير إذن، نحو الوصف له، بأنه قديم أو منشىء مقدر محيي، إلى ما شاكله.^(٢٦) ويؤكد ذلك التهانوي في "الكشاف": فذهبت المعتزلة والكرامية إلى أنها - يقصد بذلك الأسماء المأخوذة من الصفات - إن أدل العقل على اتصافه تعالى بصفة وجودية أو سلبية، جاز أن يطلق عليه اسم يدل على اتصافه بها سواء ورد بذلك الإطلاق إذن شرعي أو لا، وكذا الحال في الأفعال.^(٢٧)

تقوم الأطروحة الاعتزالية، إذن، على المبادئ التالية: الاسم ينافي ويغايير المسمى؛ والاسم يتماهى مع التسمية؛ وما ينطبق على الأسماء ينطبق على الصفات كما أن عملية التسمية والوصف تخضع لمنطق المواضعة والعقل والقياس وليس النقل؛ ويتساوى في عملية التسمية ذوات الموجودات المخلوقة وذات الخالق. ومن ثم تتصف العلاقة بين الاسم والمسمى بالمغايرة والاختلاف وكونها غير مباشرة. وتبعاً لذلك يتم توليد الأسماء حسب منطق إمكاني مفتوح؛ حيث لا مجال للوقف والمنع. إذ تشكل هاته المبادئ السيميائية جوهر الأطروحة الاعتزالية؛ لكنها ستثير حفيظة الفرق الكلامية كالأشعرية التي ستسعى بعدتها النظرية والمنهجية والحجاجية إلى نقد أسس تلك الأطروحة، وتقنيد مبادئها، والتمرد على نتائجها، ومخرجاتها ودحض، ونقض وتقويض وتقنيد ثوابتها السيميائية. مع

^{٢٥} - القاضي عبد الجبار، المغني في أبعاد التوحيد والعدل، ج ٥، (الفرق غير الإسلامية)، تحقيق محمود محمد الخضري، مراجعة إبراهيم مذكور بإشراف طه حسين، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص: ١٧٩.

^{٢٦} - القاضي عبد الجبار، المغني في أبعاد التوحيد والعدل، ج ٥، (الفرق غير الإسلامية)، تحقيق محمود محمد الخضري، مراجعة إبراهيم مذكور بإشراف طه حسين، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص: ١٧٩.

^{٢٧} - التهانوي، محمد بن علي (١٩٩٨)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، المجلد الأول، باب الألف، فصل الواو، ص: ٧١٠.

تقديم أطروحة بديلة جديدة مؤطرة ضمن تصور سيميائي تفي مدخلاته بتأمين مخرجات تخالف مخرجات الأطروحة الاعتزالية؛ فكيف ذلك ؟

العلاقة السيميائية بين الاسم والمسمى والتسمية في النسق الأشعري

يطابق الأشاعرة بين الاسم والمسمى؛ ويغيرون بين الاسم والتسمية؛ وهم بذلك يخالفون أطروحة المعتزلة في علاقة الاسم بالمسمى، حيث يقول الباقلاني: واختلف الناس في الاسم: هل هو المسمى نفسه، أو صفة توجد به، أو قول غير المسمى. والذي يذهب إليه أهل الحق، أن الاسم هو المسمى نفسه، أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية. وزعمت المعتزلة، مع سائر من وافقها من أهل الأهواء والبدع، وأنه قول المسمى، وتسميته لما سماه.^(٢٨)؛ يقدم الباقلاني مفاتيح الحل لإشكالية الاسم والمسمى باعتبارها إشكالية قائمة الذات، ومطروحة للنقاش معلنا في الوقت ذاته عن المعالم الأساسية لأطروحة الأشاعرة ومستحضرا في السياق نفسه الركائز الأساسية لأطروحة المعتزلة.

يذهب الباقلاني، إذن، مذهبا مخالفا لما ذهب إليه المعتزلة من مطابقة بين الاسم والتسمية، وبين الوصف والصفة، ومغايرة بين الاسم والمسمى، وينخرط الجويني في النقاش نفسه بمسار حاججي أكثر وضوحا وجلاء عندما يؤكد على أن الاسم ليس مجرد صناعة لفظية يهدف من خلالها إلى الوسم والترميز والتمييز بين الأشياء؛ بل هو نظام دال يدل على مدلولاته دلالة حقيقية مطابقة لها مميزا بين الاسم كدال والمسمى كمدلول والتسمية كفعل تدليلي. حيث نجد في أحد أقواله ما يلي: "التسمية ترجع عند أهل الحق إلى لفظ المسمى الدال على الاسم، والاسم لا يرجع إلى لفظه بل هو مدلول التسمية، فإذا قال القائل "زيد"، كان قوله تسمية، وكان المفهوم منه اسما والاسم هو المسمى في هذه الحالة".^(٢٩)

يكشف الجويني باللموس وبالوضوح كذلك عن معالم الحل الأشعري الذي ينتظم بشكل يخالف ويعارض معالم الإطار النظري الاعتزالي المؤطر لتلك الإشكالية؛ فهو يرى أن الأسماء تدل على حقائق ومداليل وليست أشكالا لفظية فارغة من كل مضمون؛ إنها نظام دال يخضع لنظام التسمية باعتباره نظاما تدليليا لتأسيس نظام المدلولات وليس وسمها فقط. ويقوم بتعدية ذلك الحكم

^{٢٨} - الباقلاني، أبو بكر، (١٩٨٧) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط: ١، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية: ٢٥٨.

^{٢٩} - الجويني (1992)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص: ١٤١.

ليشمل الصفة والوصف والموصوف؛ حيث يقول: التسمية ترجع عند أهل الحق، إلى لفظ المسمى الدال على الاسم، والاسم لا يرجع إلى لفظه، بل هو مدلول التسمية. فإذا قال قائل: زيد، كان قوله تسمية، وكان المفهوم منه اسما، والاسم هو المسمى في هذه الحالة. والوصف والصفة بمثابة التسمية والاسم. فالوصف قول الواصف، والصفة مدلول الوصف. ثم قد يرد الاسم، والمراد به التسمية، وقد ترد الصفة، والمراد بها الوصف. ولا يبلغ الكلام في ذلك مبلغ القطع.^(٣٠) يرادف الاسم إذن، الصفة باعتبارها تخبر عن الذات بسمة دلالية تميزها عن غيرها، كما أن الوصف يرادف التسمية، والموصوف يرادف المسمى. ولذلك ما ينطبق على الأسماء ينطبق على الصفات والأمر نفسه يشمل الوصف والتسمية.

لقد بنى الأشاعرة، إذن، تصوراتهم المبدئية حول الاسم والمسمى والتسمية بناء على التمييز بين الفعل التدللي الذي يرجع بالأساس إلى خضوع الأسماء إلى مبدأ التسمية، والفعل الدلالي الذي تنتظم فيه الأسماء باعتبارها دوالا تدل على مدلولاتها في الواقع دلالة مطابقة وليست دلالة لفظية شكلية تقوم مقام الإشارة وتتوب عنها عند غياب المسميات. ويبدو من خلال استحضار نصوص أصحاب المذهب الأشعري أن هناك توافقا بينهم على ذلك؛ حيث ينقل التهانوي^(٣١). عن الرازي: وقال الرازي: المشهور عن أصحابنا أن الاسم هو المسمى "وينقل كذلك عن الآمدي: "يقول الآمدي (...). وذهب أكثر أصحابنا إلى أن التسمية هي نفس الأقوال الدالة وأن الاسم هو نفس المدلول". كما يذكر البغدادي في سياق حديثه عن الاسم: "فقال أكثر أصحابنا أنه المسمى والعبارات عنه تسميات له".^(٣٢)

يتبنى الأشاعرة، إذن، تصورات نظرية ومنهجية مخالفة لتصورات المعتزلة، وهم بذلك يسلكون مسلكا منهجيا وحجاجيا يرتكز في جوهره على البعد الدلالي الذي يؤسس لنظام الارتباط القائم بين الأسماء والمسميات، ولا ينزعون في ذلك نزعة لفظية شكلية في ارتباط الدوال بمدلولاتها؛ كما أنهم بذلك يناصرون أطروحتهم بتقديم تبريرات تتبع من الدلالة وتصب في مصب الأشياء والحقائق والذوات، وليس في مصب الأشكال والسمات والعلامات. حيث يستدل الجويني على ذلك قائلا: "ثم الدليل على أن الاسم يفارق التسمية ويراد به المسمى، أي من كتاب الله تعالى، منها قوله "سبح اسم

٣٠ - الجويني، أبو المعالي (1992)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص: ١٣٥.

٣١ - التهانوي، الكشاف، ص: ٧٠٨-٧٠٩.

٣٢ - البغدادي، أصول الدين، ص: ١١٤.

ربك الأعلى"^(٣٣). وإنما المسبح وجود الباري تعالى دون ألفاظ الذاكرين وقال عز وجل: "تبارك اسم ربك"^(٣٤). وقال تعالى: "ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتوها أنتم وآبائكم"^(٣٥). ومعلوم أن عبدة الأصنام ما عبدوا اللفظ والكلام وإنما عبدوا المسميات لا التسميات، فإن قيل أطلق المسلمون القول بأن لله تسعة وتسعين اسما، فلو كان الاسم هو المسمى لكان ذلك حكما بتعدد الآلهة ولنا في جواب ذلك مسلكان: أحدهما أن نقول قد يراد بالاسم حكما بتعدد الآلهة. أحدهما أن نقول قد يراد بالاسم التسمية، وهذا مما لا ننكره فيحمل الإطلاق في الأسماء على المسميات. والوجه الثاني أن كل اسم دل على فعل، فهو اسم، فالأسماء هي الأفعال، وما دل على الصفات القديمة لم يعد فيه التعدد، وما دل على الصفات النفسية وهي الأحوال فلا يبعد أيضا تعددها"^(٣٦).

يظل الأشاعرة منسجمين مع مدخلاتهم النظرية والمنهجية ومع ثوابتهم السيميائية؛ وبالتالي ينعكس ذلك على مخرجاتهم ونتائج مسالكهم الحجاجية، حيث يخضع عندهم نظام الأسماء إلى الأحكام نفسها التي يخضع لها نظام التسمية. إذ يقيد هذا الأخير بموارد الشرع وبنود الوحي؛ ومن ثم يظل خاضعا لمقتضيات السلطة النقلية وهي السلطة المرجعية الوحيدة في ذلك الباب من أجل سن أسماء جديدة أو إطلاق نعوت حادثة؛ حيث يقول الجويني: "ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم، إن الأحكام الشرعية تتلقى من موارد السمح. ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لكننا مثبتتين حكما دون السمح ثم لا نشترط في جواز الإطلاق ورود ما يقطع به الشرع، ولكن ما يقتضي العمل وإن لم يوجب العلم، فهو كاف، غير أن الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل ولا يجوز التمسك بها في تسمية الرب ووصفه فاعلم"^(٣٧).

يربط الجويني في هذا النص بين نظام الأسماء ونظام الأحكام، حيث يقيم بينهما علاقة جدلية باعتبار أن وضع الأسماء يخضع لما تخضع له أحكام القضايا والنوازل بردها إلى مواردها، ودلائلها، وأصولها في الشرع من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولكن مع مراعاة واستثناء الذات

^{٣٣} - سورة الأعلى، الآية: ١.

^{٣٤} - سورة الرحمن، الآية: ٧٧.

^{٣٥} - سورة يوسف، الآية، ٤٠.

^{٣٦} - الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص: ١٤٢.

^{٣٧} - الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص: ١٤٣.

الإلهية من الأصل الرابع. باعتبار أن أسماء الله وصفاته تظل مقيدة بالكتاب والسنة والإجماع. ولا مجال للقياس في التشريع لاسم أو صفة وهو بذلك ينكر على المعتزلة تشبثهم بكون أسماء الله وصفاته أمورا عارضة وحادثة وليست أزلية؛ حيث يرد عليهم قائلًا: "الترموا على ذلك بدعة شنعاء"، فقالوا لم تكن للباري في الأزل صفة ولا اسم، فإن الاسم والصفة، أقوال المسمين والواصفين، ولم يكن في الأزل قول عندهم، ومن زعم أنه لم يكن لربه تعالى في أزله صفة الألوهية، فقد فارق الدين وراغم إجماع المسلمين". (٣٨)

إن العلاقة بين الاسم والمسمى والتسمية، إذن، هي علاقة دلالية جدلية تنتظم بحسبها الموجودات في سلك الوجود بحسب مقتضيات تلك العلاقة، فالاسم عند المعتزلة رمز لغوي يرمز به للأشياء فقط؛ فوظيفته رمزية شكلية. بينما الاسم عند الأشاعرة هو ليس مجرد رمز لغوي، بل هو دال يدل على مدلوله بشكل مباشر وهو بمثابة الصفة التي تصف الذوات، وهو بالتالي ما ينطبق على أحكامه فهو ينطبق على أحكام الذات. بحيث إن كانت تلك الذات هي ذات الله أخذت أسماؤها دلالة وجودية ميتافيزيقية وليست دلالة وجودية واقعية؛ ومن ثم للحفاظ على أحكام تلك الذات تم سياجها على مستوى النعت والتسمية بنظام الوحي بحيث تكون الأسماء والصفات التي تطلق عليها تخضع للسلطة المرجعية المحصورة في الكتاب والسنة والإجماع. وينتفي الأصل الرابع لتغاير وتنافي مقتضياته السيميائية والدلالية مع طبيعة الذات الإلهية؛ حيث يقول البغدادي: وقالوا (أي أهل السنة والجماعة) في الركن الخامس - وهو الكلام في أسماء الله تعالى وأوصافه - إن مأخذ أسماء الله تعالى، التوقيف عليها: إما بالقرآن، وإما بالسنة الصحيحة، وإما بإجماع الأمة عليه. ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس. وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس. وقد أفرط الجبائي في هذا الباب، حتى سمى الله مطيعا لعبده، إذا أعطاه مراده، وسماه محبلا للنساء، إذا خلق فيهن الحبل، وضلته الأمة في هذه الجسارة التي تورثه الخسارة. (٣٩)

الخاتمة:

تشكل أطروحة الأشاعرة فيما يتعلق بإشكالية الاسم والمسمى والتسمية الأطروحة النقيض، والبديلة والداحضة والمفندة لأطروحة المعتزلة؛ فهما وإن كانا ينطلقان من مبدأ سيميائي استدلالي

^{٣٨} - الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، ص: ١٤١.

^{٣٩} - البغدادي، الفرق بين الفرق، ص: ٣٣٧.

واحد يتمثل في الاستدلال بالشاهد على الغائب؛ لكنهما اختلفا اختلافا جوهريا جدليا وإشكاليا وليس شكليا فقط في التعامل مع بنود تلك الإشكالية السابقة ومحاورها، ومواردها ومصادرها. لقد نهج المعتزلة نهجا سيميائيا عقليا صرفا في التعامل مع الثالوث السيميائي لتلك الإشكالية باعتبار أن التسمية هي فعل ترميزي يتم بموجبه ترميز الأشياء حتى لا تختلط، والدلالة عليها بتلك الرموز عند غيبتها. وبالتالي؛ فإن الاسم ليس هو المسمى؛ فهو رمز واسم وعلامة لما ليس له علامة. إنه شكل ولفظ وليس جوهر أو حقيقة. أما المسميات فهي مجسمات وجواهر وحقائق في الوجود؛ حيث تتأسس العلاقة بينها وبين أسمائها على المنافاة والمغايرة والاختلاف؛ لكن الأسماء عندهم تتماهى مع التسمية؛ لأن هاته الأخيرة ما هي إلا حصيلة نهائية للأولى. فالتسمية هي لائحة الأسماء التي تم وضعها وإسنادها إلى المسميات.

أما الأشاعرة فقد نهجوا نهجا سيميائيا دلاليا صرفا في التعامل مع بنود ذلك الثالوث السيميائي الإشكالي الدلالي الجدلي المتمثل في الاسم وعلاقته بالمسمى والتسمية. فالتسمية هي عملية دلالية تدللية ذات طبيعة حكمية وإشكالية وليست ذات دلالة شكلية سطحية قياسية. فتسمية الأشياء هي في النهاية بمثابة حكم عليها، وبالتالي فالأسماء بمثابة الأحكام لا يمكن أن تنافي وتغاير المحكوم عليهم؛ بل ينبغي أن تناسبهم وتتطابق معهم دلاليا. حيث يتم مراعاة الأبعاد الوجودية والمنطقية واللغوية والميتافيزيقية لعملية التسمية. فالاسم يخضع لنظام اللغة باعتباره نظاما لفظيا دالا على مدلول، وهو بذلك يدل على مسماه دلالة واقعية حقيقية ينطبق منطقيا عليه وليس على غيره. وهو في ذلك يخضع لنظام الوجود بكونه قد يدل على موجود واقعي أو موجود ميتافيزيقي. لكن بالرغم من ذلك يظل الاسم هو المسمى ولا يمكن المغايرة أو المنافاة بينهما.

مصادر البحث ومراجعته:

- ابن منظور (١٩٩٣) لسان العرب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الفيروز أبادي (١٩٩٦)، القاموس المحيط، ترتيب الطاهر أحمد الزاوي، ط٣، بيروت، دار الفكر.
- البغدادي بن عقيل، علي (١٩٩٩)، الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ط١، بيروت، دار الرسالة.

- -القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، بيروت، دار النهضة الحديثة، بلا تاريخ.
- القاضي عبد الجبار (١٩٦٥)، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، الطبعة الأولى، مصر، مكتبة وهبة.
- القاضي عبد الجبار، (١٩٧٤) فضائل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، الدار التونسية.
- القاضي عبد الجبار، (1962) المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاهرة. ج ٥: الفرق غير الإسلامية، تحقيق محمود محمد الخضير، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- القاضي عبد الجبار (١٩٩١ م)، المغني في أبواب العدل والتوحيد، ج ٧: خلق القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- الإيجي، المواقف في علم الكلام، بيروت، ط: عالم الكتب.
- التهانوي، حمد بن علي (١٩٩٨)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أيت حمو (٢٠١٧): مشكلة الأفعال الإنسانية بين الخلق الاعتزالي والكسب الأشعري، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- عبد القاهر البغدادي (١٩٢٨ م)، الفرق بين الفرق، حقق أصوله وفصله وضبط مشكله محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- عبد القاهر البغدادي (١٩٢٨ م)، أصول الدين، إستانبول، مطبعة الدولة.
- الباقلائي، أبو بكر (١٩٨٧ م)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط ١، بيروت، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية.
- الجويني، أبو المعالي (١٩٩٢)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق أسعد تميم، ط ٢، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
- أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق وشرح نواف الجراح، بيروت، دار صادر.